

# تطور الاستدانة الخارجية للجزائر

## في الفترة 1991-1997

مقال من إعداد الأستاذ سعدون بوكبوس

يمكننا بحث هذا الموضوع لمعينة التفاعلات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر، ابتداء من السنة الأولى لبداية المرحلة التنموية الثانية، والتي انعكست جوهريا على الجانب المالي، الذي عرف تطبيق توجيهات محددة تمت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من جهة والبنك العالمي من جهة ثانية، في شكل اتفاقات تأكيد وتسهيل تمويل موسع، من خلال إعادة جدولة الديون الخارجية حيث يدخل الجميع في إطار برنامج تسوية هيكلية، الاقتصاد الوطني عن طريق التوازنات الاقتصادية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي، وإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق بعث عملية النمو مجددا في شكل تحقيق التوازنات الاقتصادية الجزئية.

إن الخطاب الرسمي الصادر عن هيئات الدولة الرسمية<sup>1</sup> فيما يتعلق بالاستدانة يؤكد على أن الشروط المالية للجزائر، قد تحسنت كثيرا هي وأجال الدفع لغاية سنة 1997، إلى انخفاض مستحقات الاستدانة الخارجية في الأجلين المتوسط والطويل بمقدار مليارين (2) من دولارات "الولايات المتحدة الأمريكية".

إن الذي يهمنا في تحليلنا هذا هو إبراز الكشف المالي للجزائر من خلال تطور المستحقات المتعلقة بالدين الخارجي، وكذلك من خلال تطور مؤشرات الاستدانة، إضافة إلى تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل، حسب نوعية القروض من جهة وكذلك تطور خدمة الدين خلال نفس الفترة أي

<sup>1</sup> راجع MEDIABANK عدد 35 مجلة تصدر كل شهرين عن بنك الجزائر. عدد 35. أبريل — ماي 1998.

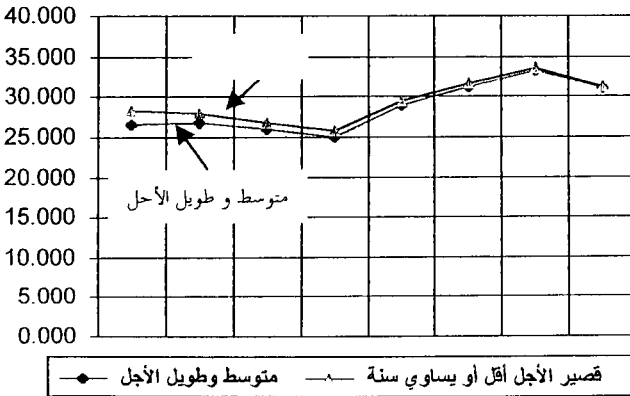
1990—1997 إضافة إلى بنية الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب الأصل الجغرافي، وتجزئة مستحقات الدين حسب العملات الدولية من جهة ثانية.

### (1) تطور مستحقات الدين الخارجي :

لقد بلغت مديونية الجزائر الخارجية في 31 ديسمبر 1997: 31.222 مليار دولار أمريكي. وتطورت هذه المديونية ابتداء من سنة 1990 على النحو التالي:

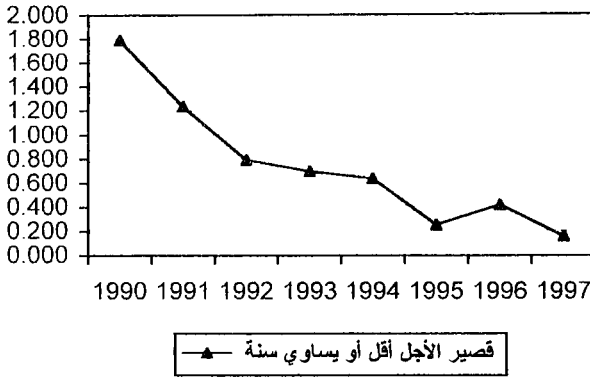
#### جدول رقم 1 : تطور مستحقات الدين الخارجي حتى 31 ديسمبر 1997 بملايير الدولارات الأمريكية.

| 1997   | 1996   | 1995   | 1994   | 1993   | 1992   | 1991   | 1990   | شكل الدين<br>السنة             |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------------------------------|
| 31.060 | 33.194 | 31.317 | 28.850 | 25.024 | 25.886 | 26.636 | 26.588 | متوسط وطويل<br>الأجل           |
| 0.162  | 0.421  | 0.256  | 0.636  | 0.700  | 0.792  | 1.239  | 1.791  | قصير الأجل أقل<br>أو يساوي سنة |
| 31.222 | 33.615 | 31.573 | 29.486 | 25.724 | 26.678 | 27.875 | 28.379 | الإجمالي                       |



شكل رقم 1: المنحنى البياني الممثل لتطور مستحقات الدين الخارجي ومتوسط وطويل الأجل حتى 31

ديسمبر 1997 بملايير الدولارات الأمريكية



شكل رقم 2: المنحنى البياني الممثل لتطور مستحقات الدين الخارجي قصير الأجل أقل أو يساوي سنة. بملايير الدولارات الأمريكية.

يبين لنا الجدول رقم 1 أن مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل قد ارتفع مقدارها بين سنتي 1993 و 1996 بـ 8.170 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل تراجع في قيمتها في سنة 1997 قدر بـ 2.134 مليار دولار، فكانت نسبة الزيادة بين السنتين المذكورتين 32.640%. أما مقدار الزيادة بين سنتي 1994 و 1995 فكان 2.467 مليار دولار. بينما بلغ هذا المقدار بين سنتي 1995 و 1996 : 1.877 مليار دولار أي بنسبة زيادة قدرت على التوالي بـ 8.55 % و 5.99 % مع نسبة تراجع في سنة 1997 قدرت بـ 6.42 %.

طبعاً إذا نظرنا إلى هذه الأرقام ابتداء من سنة 1993 وحتى سنة 1997 نستنتج أن التغيرات الحاصلة بالزيادة في مخزون الدين قد نجمت عن عملية إعادة جدولة الديون التي بدأ العمل بها انطلاقاً من سنة 1994، في إطار الاتفاقات المبرمة ما بين صندوق النقد الدولي من جهة والبنك العالمي من جهة ثانية.

أما مستحقات الدين قصير الأجل فقد سجلت ارتفاعاً محسوساً سنة 1996، بمقدار 0.421 مليار دولار، بعد ما كانت في سنة 1995 تقدر بـ 0.256 مليار

دولار، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث تراجع مقدار مستحقات الدين قصير الأجل في سنة 1997، إلى 162 مليار دولار، وهذا ما يفسر عملية التحكم النسبي في معالجة الديون قصيرة الأجل/ عن طريق التسديد بواسطة شتى أشكال القروض وتحسن عائدات الجزائر من الصادرات من المحروقات، إضافة إلى سياسة النقشف المدرجة في إطار البحث عن التوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني، والتي أدت إلى ضغط حصيلة عدة فواتير لسلع الاستيراد<sup>1</sup>.

## **(2) تطور مؤشرات الاستدانة :**

تعد مستحقات الدين، كنسبة من الناتج المحلي الخام، وكذلك مستحقات الدين منسوبة إلى عائدات التصدير من السلع والخدمات، إضافة إلى خدمة الدين كنسبة من عائدات التصدير من السلع والخدمات أهم المؤشرات التي تعكس تطور الاستدانة الخارجية لبلد ما، وعليه فالجدول رقم 17 يقدم لنا تطور هذه المؤشرات من سنة 1990 إلى غاية 1997/12/31، بالنسبة للمديونية الخارجية للجزائر.

<sup>1</sup> منها على وجه الخصوص المنتوجات الزراعية — الأدوية — بفضل الزيادات الحاصلة في نسب الإنتاج المحلي بمدينتين القطاعين .

— كذلك نسجل ملاحظة هامة جدا وهي : أن الاقتصاد الجزائري ونظرا لطبيعة بنيتة يتأثر كثيرا بفعل العوامل الخارجية، وهي عموما : ارتفاع سعر البترول ظروف مناخية مواتية للموسم الفلاحي تذبذب قيمة الدولار وهكذا، الأمر الذي يضع الاقتصاد الجزائري باستمرار تحت ظروف عدم التأكد وأن النتائج الإيجابية التي قد تتحقق، هي دوما محل تشكيك.

## جدول رقم 2 :تطور أهم مؤشرات الاستدانة الخارجية للجزائر

| المؤشر السنة                                          | 1990 | 1991 | 1992  | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997  |
|-------------------------------------------------------|------|------|-------|------|------|------|------|-------|
| مستحقات الدين<br>كنسبة من الناتج<br>الداخلي الخام     | 47.9 | 65.3 | 62.8  | 52.1 | 69.9 | 76.1 | 73.5 | 66.43 |
| مستحقات الدين/<br>عائدات التصدير من<br>السلع والخدمات | 2.11 | 2.16 | 2.20  | 2.34 | 3.07 | 2.85 | 2.43 | 2.12  |
| خدمة الدين كنسبة<br>من صادرات السلع<br>والخدمات       |      |      |       |      |      |      |      |       |
| 1 - قبل إعادة<br>الجدولة                              | 66.4 | 73.9 | 76.50 | 82.2 | 93.4 | 85.5 | 50.2 | 39.8  |
| 2 - بعد إعادة<br>الجدولة                              |      |      |       |      | 47.1 | 38.8 | 30.9 | 30.3  |

المصدر: MEDLABANK عدد 35. أبريل — ماي 1998. ص 6.

نستنتج من الجدول رقم 2 النتائج التالية :

1- نسبة مستحقات الدين إلى الناتج المحلي قد تراجعت من 73.5 % في سنة 1996، إلى 66.43 % في نهاية سنة 1997. تبقى هذه النسبة مرتفعة جدا، فالنسبة المثلى تعكس ازدهار أي اقتصاد تتراوح بين (25 % و 35 %) كحد أقصى، لذلك فالاقتصاد الجزائري مطالب بتعميق هيكلته للوصول إلى هذه النتيجة .

2 - نسبة مستحقات الدين إلى الصادرات لنفس الفترة انتقلت من 2.43 % إلى 2.12 % بـ 30.3 % سنة 1997، بينما كانت تقدر بـ 38.8 % في سنة 1995 و 30.9 % في سنة 1996. والنتيجة الإيجابية المسجلة في سنة 1997 سببها إعادة الجدولة وتحسن عائدات التصدير. فعملية إعادة الجدولة قد ساهمت في تحسين الأجل المتوسط لتسديد الديون حيث انتقل من فترة متوسطة تعادل 3.2 سنة في سنتي 1993-1994، إلى أكثر من 7 سنوات في سنة 1995، وأكثر من 9 سنوات

في سنتي 1996-1997. كما ساهمت العملية أيضا في تحسين الشروط المالية للاستدانة الخارجية.<sup>1</sup>

تبقى النتيجة الإيجابية التي تحققت بفعل إعادة الجدولة وتحسن عائدات التصدير هشة في المدى المتوسط . فإعادة الجدولة منحت المالية الجزائرية متفهما بالتوافق مع ارتفاع أسعار المحروقات في نفس الفترة. لكن الانهيار الذي أصاب أسعار البترول حتى نهاية سنة 1998، قد يخلق مضاعفات مالية سلبية ويترتب عن ذلك لجوء الجزائر إلى عمليات إعادة جدولة لاحقة في الفترة ما بين 2000 و 2002.

### (3) تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب نوعية

#### القروض :

تتشكل بنية مستحقات الدين الخارجي للجزائر من أنواع متعددة للقروض نذكر منها: القروض متعددة الأطراف، الإصدارات المستندية، القروض الثنائية المتكونة من قروض حكومية مباشرة وقروض الشراء إضافة إلى قروض الموردين المضمونة كذلك القروض المالية المتكونة بدورها من القرض المالي وقرض الإيجار وعمليات إعادة هيكلة الدين إضافة إلى التمويل عن طريق الدفعات . يضاف إلى مجموعة القروض المذكورة القروض التجارية غير المضمونة وتتمثل أساسا في قروض الموردين.

واعتبارا لكون الجزائر قد أعادت جدولة ديونها ابتداء من سنة 1994، فيمكن تقسيم مصدر القروض في هذا الإطار إلى مصدرين : الدائنين الرسميين والدائنين غير الرسميين.

بين لنا الجدول رقم 18 تطور بنية مستحقات الدين الأجلين المتوسط والطويل بملايير الدولارات الأمريكية حتى 1997/12/31.

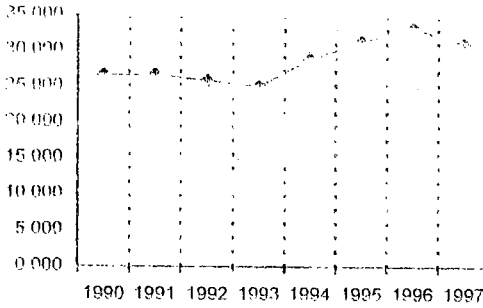
<sup>1</sup> فعلا قد تحسن الأجل المتوسط لتسديد الديون حسب الأرقام الرسمية الواردة في الفقرة المشار إليها أعلاه وفعلا قد ساهمت عملية إعادة الجدولة في تحسين الشروط المالية للاستدانة الخارجية لكن في واقع الأمر أن هاتين النتيجتين ينبغي النظر إليهما بقيمتهم النسبية وليس بقيمتهم المطلقة أي : قياسا بالاختناق الذي حصل قبل سنة 1995. أي في الفترة : (1990-1994). أما بالقيمة المطلقة فهاتان النتيجتان لم تستبعدا بشكل مقبول هشاشة الوضع المالي للاقتصاد الوطني.

**جدول رقم 3 : تطور بنية مستحقات الدين للأجلين المتوسط والطويل بملايير**

**الدولارات الأمريكية حتى 1997/12/31.**

| 1997   | 1996   | 1995   | 1994   | 1993   | 1992   | 1991   | 1990   | السنة<br>نوع القروض                      |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|------------------------------------------|
| 5.819  | 6.088  | 4.735  | 4.006  | 3.090  | 3.195  | 3.235  | 2.256  | قروض متعددة<br>الأطراف                   |
| —      | —      | —      | 0.347  | 0.659  | 1.294  | 1.468  | 1.478  | إصدار<br>السندات                         |
| 9.719  | 12.428 | 14.046 | 15.212 | 15.990 | 15.310 | 15.583 | 15.278 | قروض ثنائية                              |
| 1.086  | 1.746  | 2.851  | 3.890  | 4.489  | 4.870  | 4.765  | 5.178  | قروض مالية                               |
| 0.222  | 0.260  | 0.397  | 0.755  | 0.796  | 1.217  | 1.585  | 2.398  | قروض تجارية<br>غير مضمونة                |
| 14.204 | 12.707 | 9.288  | 4.640  | —      | —      | —      | —      | قروض إعادة<br>الجدولة                    |
| 31.060 | 33.230 | 31.317 | 28.850 | 25.024 | 25.886 | 26.636 | 26.588 | إجمالي<br>القروض (مدى<br>متوسط<br>وطويل) |

المصدر : MEDIABANK عدد 35. أبريل — ماي 1998. ص7



إجمالي القروض (مليار دينار جزائري)

### شكل رقم 3: منحني تطور إجمالي القروض المتوسطة والطويلة المدى

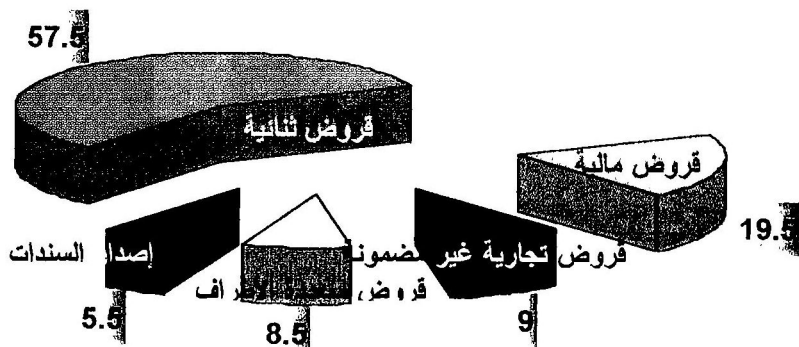
يمكننا أن نعبّر أيضا عن تطور بنية الدين بالنسب حتى تصبح أكثر دلالة فيما يتعلق بقراءة واستيعاب موضوع الاستدانة الخارجية الجزائرية. ككشف إقتصادي نعرض فيما يلي هذه البنية بالنسب دائما خلال نفس الفترة أي 1990-1997.

### جدول رقم 4: بنية مستحققات الدين كنسبة % حتى 1997/12/31

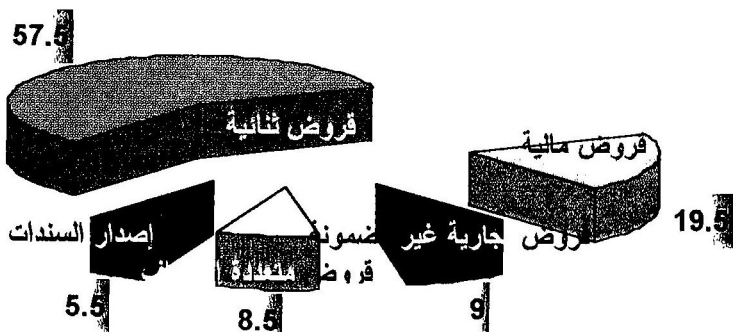
| السنة                                              | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|----------------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| نوع القروض                                         |      |      |      |      |      |      |      |      |
| قروض متعددة الأطراف                                | 8.5  | 12.1 | 12.3 | 12.4 | 14.0 | 15.1 | 18.3 | 18.8 |
| إصدار السندات                                      | 5.5  | 5.5  | 5.0  | 2.6  | 1.2  | 0.0  | 0.0  | 0.0  |
| قروض ثنائية                                        | 57.5 | 58.5 | 59.1 | 63.9 | 53.2 | 44.8 | 37.3 | 31.3 |
| قروض مالية                                         | 19.5 | 17.9 | 18.8 | 17.9 | 6.13 | 9.1  | 5.3  | 3.5  |
| قروض تجارية غير مضمونة                             | 9.0  | 6.0  | 4.8  | 3.2  | 2.6  | 1.3  | 0.8  | 0.7  |
| قروض إعادة الجدولة                                 | —    | —    | —    | —    | 15.4 | 29.7 | 38.3 | 45.7 |
| إجمالي نسبة المديونية في الأجسام المتوسطة والطويلة | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  |

المصدر: MEDIABANK عدد 35، أبريل - ماي 1998، ص 8.

### بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1990

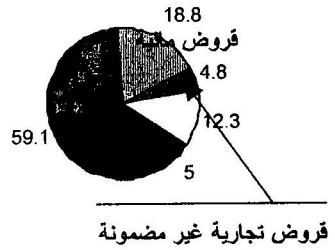


### بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1991

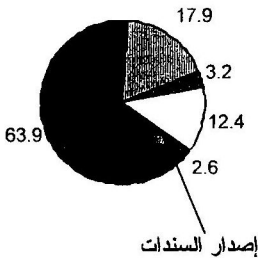


يمكننا أن نستنتج السلوك المالي الجزائري من معطيات النسب الواردة ضمن الدائرتين البيانيتين للسنتين المذكورتين، وأن هذا الاستنتاج يمكن أن يستخلص من بقية الدوائر البيانية لبقية السنوات. فالقروض المتعددة الأطراف قد سجلت زيادة بنسبة 3 % مع ثبات نسبة الاقتراض عن طريق إصدار السندات وزيادة القروض الثنائية بـ 1 % بينما تراجع نسبة القروض المالية بـ 1.6 % وكذلك الأمر بالنسبة للقروض التجارية غير المضمونة حيث سجلت نسبة تراجع قدرت بـ 3 %.

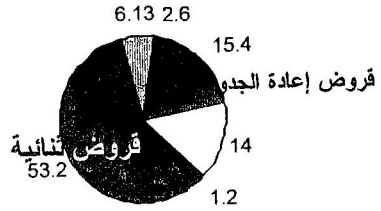
بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1992



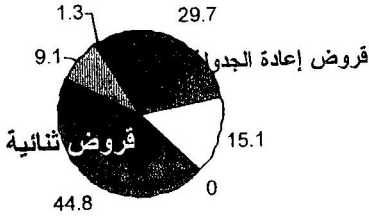
بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1993



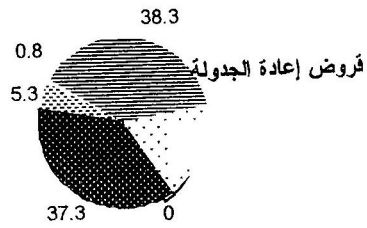
بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1994



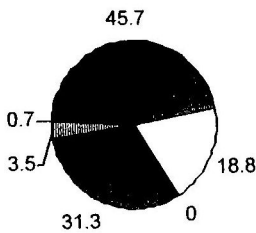
بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1995



بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1996



بنية مستحقات الدين كنسب مئوية خلال 1997



شكل 4 : الدوائر البيانية لبنية مستحقات الدين كنسبة (%) حتى 1997/12/31.

ما هي أهم العناصر ذات الدلالة في التغيير الهيكلي الذي حصل في المديونية حتى نهاية سنة 1997؟

لقد حدد بنك الجزائر هذه العناصر فيما يلي:

- 1 — تزايد معتبر في قروض إعادة الدولة حيث بلغت في نهاية سنة 1977، 45.7 %.
- 2 — زيادة ثابتة في قروض الهيئات المتعددة الأطراف ، حيث انتقلت من 15.1 % إلى 18.3 وانتهت عند 18.8 %.
- 3 — انخفاض مستحقات القروض المالية قد تأكد بحيث لم يتجاوز نصيبها نسبة 3.5 %
- 4 — الانخفاض المعتبر الحاصل في حجم القروض التجارية غير المضمونة حيث انتقلت نسبتها من 0.8 إلى 0.7 % .
- 5 — انخفاض نسبة القروض الثنائية حيث بلغت 31.3 % في نهاية الفترة المذكورة.

#### (4) تطور خدمة الدين :

لقد تطورت خدمة الديون الجزائرية خلال الفترة 1990-1997 على النحو التالي:

## جدول رقم 5: تطور بنية خدمة الدين بملايير الدولارات الأمريكية.

| بنية خدمة الدين                | أساس  | فوائد | إجمالي | نسبة خدمة الدين إلى عائدات الصادرات من السلع والخدمات % |
|--------------------------------|-------|-------|--------|---------------------------------------------------------|
| <b>1990</b>                    | 6.729 | 2.162 | 8.891  | 66.4                                                    |
| <b>1991</b>                    | 7.222 | 2.286 | 9.508  | 73.9                                                    |
| <b>1992</b>                    | 7.004 | 2.274 | 9.278  | 76.5                                                    |
| <b>1993</b>                    | 7.150 | 1.900 | 9.050  | 82.2                                                    |
| <b>1994</b> بدون إعادة الجدولة | 7.120 | 1.840 | 8.960  | 93.4                                                    |
| إعادة الجدولة                  | 3.130 | 1.390 | 4.520  | 47.1                                                    |
| <b>1995</b> بدون إعادة الجدولة | 7.181 | 2.172 | 9.353  | 85.5                                                    |
| إعادة الجدولة                  | 2.474 | 1.770 | 4.244  | 38.8                                                    |
| <b>1996</b> بدون إعادة الجدولة | 5.331 | 1.617 | 6.948  | 50.2                                                    |
| إعادة الجدولة                  | 2.025 | 2.256 | 4.281  | 30.9                                                    |
| <b>1997</b> بدون إعادة الجدولة | 4.555 | 1.322 | 5.877  | 39.8                                                    |
| إعادة الجدولة                  | 2.354 | 2.111 | 4.465  | 30.3                                                    |

المصدر: MEDLABANK: عدد 35 ص.8.

نستنتج من الجدول رقم 5 أن نسبة خدمة الدين إلى عائدات الصادرات من السلع والخدمات مرتفعة بشكل مفرط حيث بلغ هذا الارتفاع حتى سنة 1993 82.2%. فعملية إعادة الجدولة قد سمحت بتقليص خدمة الدين بشكل معتبر حيث بلغت هذه النسب للسنتين 1996 و1997 على التوالي 30.9% و 30.3%. مهما يكن فإن إعادة الجدولة بقدر ما قلصت خدمة الدين فإنها ضخمت مخزون الدين وهذا يرفع درجة حدة الفوائد المركبة ويثقل كاهل الاقتصاد الوطني في المدى البعيد.

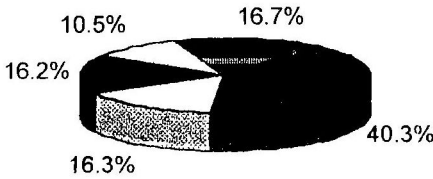
**(5) نسبة الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب الأصل الجغرافي :**

في هذه النقطة بالذات نستطيع أن نسجل الملاحظة التالية : لغاية نهاية سنة 1997 وباستثناء حصة القروض المتعددة الأطراف التي شكلت نسبتها 18.7 % من المستحقات الإجمالية فإن ما يقارب 80 % من بقية القروض مصدره بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ضمن هذه النسب تأتي قروض الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بنسبة 60 %.

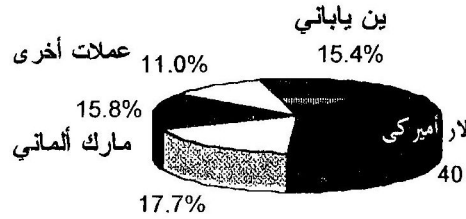
وفي نهاية هذا العرض المتعلق بمستحقات الاستدانة الجزائرية بجميع مؤشراتنا نقدم الجدول رقم 21 الذي يبين لنا توزيع المستحقات حسب العملات الدولية المختلفة.

**جدول رقم 6 : توزيع مستحقات الدين بالعملات الدولية كنسبة مئوية حتى 1997/12/31.**

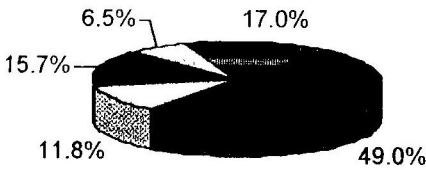
| العملات / السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|-----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| دولار أمريكي    | 40.1 | 40.3 | 46.2 | 49.0 | 51.3 | 47.7 | 42.1 | 44.8 |
| فرنك فرنسي      | 17.7 | 16.3 | 13.1 | 11.8 | 15.3 | 15.8 | 15.9 | 14.7 |
| ين ياباني       | 15.8 | 16.2 | 15.6 | 15.7 | 15.6 | 13.6 | 12.7 | 11.5 |
| مارك ألماني     | 11.0 | 10.1 | 8.6  | 6.5  | 6.8  | 6.5  | 6.4  | 6.2  |
| عملات أخرى      | 15.4 | 16.7 | 16.5 | 17.0 | 11.0 | 16.4 | 22.9 | 22.8 |



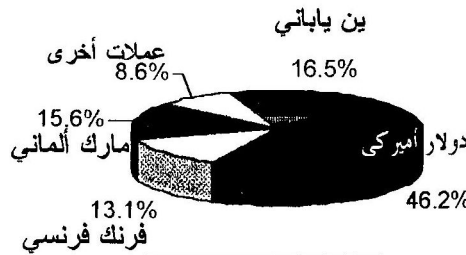
سنة 1991



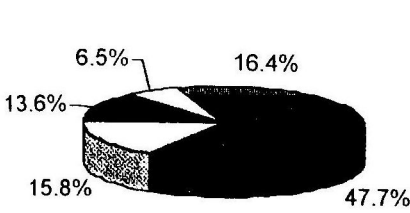
سنة 1990



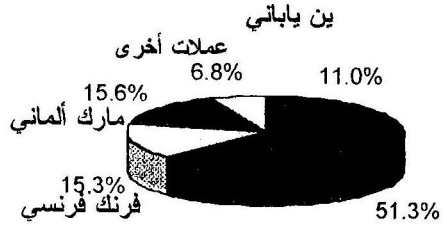
سنة 1993



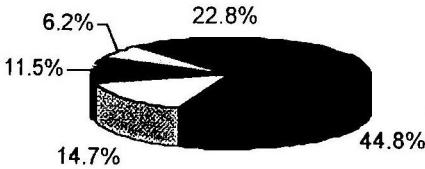
سنة 1992



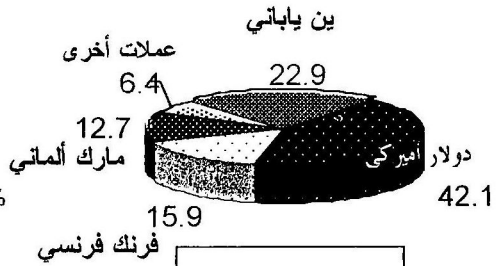
سنة 1995



سنة 1994



سنة 1997



سنة 1996

مصدر MEDLABANK عدد 35 ص.9.

شكل 5 : الدوائر البيانية لتوزيع مستحقات الدين بالعملات الدولية.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات بأن الدولار الأمريكي يشكل أعلى نسبة على امتداد السنوات المذكورة حيث بلغت نسبة المستحقات بالدولار الأمريكي في نهاية سنة 1997، 44.8 % إضافة إلى هذه الملاحظة نسجل أيضا أن ما يقارب نسبة 80 % من مستحقات الدين مقدرة بأربع عملات رئيسية هي : الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الين الياباني والمارك الألماني.

أما بقية العملات فمستحقات الدين بها تقارب نسبتها 23 % و من الجدول نستنتج أنها في تطور مستمر وهي تؤكد أيضا مسألة تنويع التعامل المالي مع كل الشركاء الاقتصاديين تتكون هذه النسبة من العملات التالية : الليرة الإيطالية، الشلن النمساوي حقوق السحب الخاصة الإكو (عملة الاتحاد الأوروبي وكذلك من وحدة حساب البنك الإفريقي للتنمية).

خلاصة القول أن العملة الأكثر تأثيرا على ميزان مدفوعات الجزائر هي الدولار الأمريكي، بحيث تحدد هذه العملة الحجم الحقيقي لمديونية الجزائر الخارجية باعتبار أن المصدر الأساسي للحصول عليها هي صادرات الجزائر من المحروقات لذلك فإن مواصلة التعامل بهذه العملة سوف يحد من تكلفة نسبة الفوائد، إذا ما تم اللجوء إلى التعامل بعملات أخرى كما تلوح في الأفق فكرة التعامل بالأورو الأوروبية وإذا ما تم توظيف احتياطي الجزائر من الدولارات فإنه سوف يدر عليها فوائد متراكمة أحسن من اللجوء إلى الاقتراض بعملات أخرى وبذلك تتمكن في الأجل المتوسط من مواجهة آجال الدفع لفوائد القروض في أشكالها المختلفة.

## الخلاصة :

تحليل المديونية وفقا لهذه المنهجية التقنية لا يعفيها من كونها " قيد حقيقي " وعائق في وجه كل محاولات السياسة الاقتصادية الرامية إلى بعث عملية النمو مجددا للاقتصاد الجزائري، والإصلاحات الاقتصادية المتبعة تحت منظار الهيئات المالية الدولية في شكل برنامج للتعديل الهيكلي منذ سنة 1994، وبالرغم من القبول بالنتائج الإيجابية على المستوى الكلي استنادا إلى إقرار الهيئات الرسمية بذلك (حصول نشاطات الحكومة أمام المجلس الوطني الشعبي ديسمبر 1998) وكذلك إقرار المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (حصول التقييم المتعلقة بالسداسي الثاني من سنة 1997). وفي الأخير إقرار (خبراء صندوق النقد الدولي في دراستهم الخاصة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمقدمة في الندوة المنعقدة لهذا الغرض بتاريخ 21 نوفمبر 1998 بالجزائر).

إلا أن رأي خبراء جزائريين آخرين<sup>1</sup> منهم : رابح عبدون يرون خلاف ذلك، فالنتائج الإيجابية على مستوى " التوازنات المالية الكلية " حقيقة ظاهرة ولكنها تتميز بدرجة هشاشة كبيرة كونها تحققت في ظروف اقتصادية محيطة، أكثر امتيازاً (وهي عوامل خارجية ) هي : ارتفاع سعر البرميل من البترول في سنة 1996 والظروف الطبيعية المواتية لحصول الإنتاج الزراعي في الموسم 1995-1996، إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار بالنسبة لبقية العملات الدولية .

إذا فهذه العوامل الخارجية ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني هي التي كان لها الأثر المحدد للتوازنات المالية الكلية ممثلة بانخفاض عجز ميزان المدفوعات وكذا عجز الميزانية وانخفاض نسبة التضخم. فهذه النتائج في واقع الأمر كان لها ثمن باهض من الناحية الاجتماعية وكان أساسها ضغط الطلب الداخلي أو تراجع هذا الأخير بفعل عدة عوامل متداخلة كاستقرار أجور الموظفين والعمال في عدة قطاعات خلال فترة تطبيق البرنامج وتدني قدرتها الشرائية الحقيقية وتسريح العمال عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات أو حلها بشكل نهائي وتسريح عمالها عموما نستطيع أن نستخلص ما يلي : الثمن الاجتماعي لإجراءات

<sup>1</sup> راجع : ANDRU - colloque CREAD - ABDOUN R. : Un bilan de stabilisation économique,

Alger, juillet 1998

السياسة الاقتصادية المتبعة كان باهضا وهو ما سنحاول أن نتعرض له خلال المبحث الثاني من هذا الفصل فإذا كان هذا الثمن المدفوع فعلا من طرف الطبقة المتوسطة والفقيرة مقابل فقط تهيئة شروط مالية، حتى لا نقول الاقتصادية لتسديد أقساط المديونية: نقول إن الاقتصاد الجزائري وبناء على تقلبات العوامل الخارجية التي أدت إلى تحقيق النتائج الإيجابية ما زال ولأمد متوسط على الأقل عرضة لهزات قد تكون أعنف من هزة 1986 (المالية) باعتبار أن هذا الوضع المالي المستقر نسبيا لم يساهم (حتى هذا التاريخ - نهاية سنة 1998) في إعادة بعث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير مناصب العمل المطلوبة عن طريق تحقيق النمو المرغوب وبذلك إمكانية تجاوز جميع الآثار والانعكاسات الاجتماعية السلبية الناجمة عن السياسة الاقتصادية المتبعة وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بإزالة جسامه التضحيات الاجتماعية المقدمة، ومواجهة نسبة النمو الطبيعي للمجتمع وبصفة مشتقة مواجهة نسبة الزيادة المرتفعة في عرض الأيدي العاملة بسوق العمل. ونكرر هنا أيضا نظرتنا للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتنميته ينبغي البحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات، يبقى لهذا القطاع أن يلعب دور عامل تفعيل الاقتصاد دون دور قيادة هذا الاقتصاد .

ينبغي البحث عن تبيين نشاطات كل القطاعات خارج قطاع المحروقات : نشاطات القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، نشاطات القطاع السياحي وفي إطار البحث عن ديناميكية جديدة للقطاع الصناعي من خلال إعادة هيكلته بصفة جذرية ينبغي تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالنشاط الصناعي.

## المراجع :

- 1 — **MEDIABANK** عدد 35. مجلة تصدر كل شهرين عن بنك الجزائر ماي 1998.
- 2 — **كريم جودي جودي، كمال راضون ياسين باديسي :** السياسة النقدية في الجزائر. أبو ظبي : صندوق النقد العربي — معهد السياسات الاقتصادية سلسلة بحوث ومناقشات، العدد الثاني، 4-9 ماي 1996.
- 3 — **صندوق النقد الدولي :** الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق : دراسة خاصة، واشنطن ص.ن.د 1998، ملتقى نظم بالجزائر بتاريخ 21 نوفمبر 1998.
- 4) **ABDOUN R. /** Un bilan de stabilisation économique, colloque CREAD-ANDRU, Alger, juillet 1998.
- 5) **MOHAMED EL-ANOVAR T. :** Les programmes d'ajustement structurels ne s'intéressent qu'à l'utilisation des instruments financiers, in. La tribune du 16 mars 1998.
- 6) **GHAZI HIDOUCI :** Les incidents sur la gestion de la rente le cas de l'Iran, de l'Algérie et de l'Arabie Saoudite, in. Le MOCI N° 1268, 16-22 janvier 1997.